إسهامات سلاسل الإمداد في تحقيق متطلبات الاقتصاد الأزرق بالمنظمات غير الحكومية
(دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع)

إعـــــــداد
حسام أحمد جابر أحمد
باحث دكتورة

للعام الجامعي
١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م

ملخص

مع ازدياد المنافسة القوية نحو تحسين الأداء ورفع الكفاءة والفاعلية في عالمنا المعاصر تسعى العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بشكل عام لإعادة هيكلة أنظمتها وإجراءاتها لتقدم منتجاتها وخدماتها بأعلى جوده، وبأقل تكلفة وذلك لتتجاوب مع العملاء والمستفيدين منها بسرعة ومصداقية داخل المنظمة وخارجها. وهناك توجه ملحوظ ومتسارع لدى المنظمات الحكومية أسوه بغيرها من المنظمات نحو إعطاء دور اكبر لتقنية المعلومات، وخصوصاً تطبيق الأنظمة الالكترونية وعلى رأسها تطبيق نظام سلسلة الإمداد، الذي له دورا رئيسيا في تكامل جميع الأنشطة المرتبطة بتوفير المواد والآلات والتجهيزات والاحتياجات من مصادرها الرئيسية وتدفقها لتصل المستهلك النهائي، ويرافقها في ذلك تدفق المعلومات صعود أو هبوطاً، وأن نجاح تطبيق نظام إدارة سلسلة الإمداد يتحقق عندما يساعد تطبيق النظام المنظمات في تحقيق أهدافها، ومن أهم أهداف تطبيق نظام سلسلة الإمداد تحقيق رضا المستفيد من خلال توفير احتياجاته من حيث السعر والنوع والكم والتوقيت، وحيث إن تطبيق نظام سلسلة الإمداد كغيره من الأنظمة الالكترونية يتطلب تواجد عدد من العوامل الرئيسية لنجاح تطبيقه، فان هذه الدراسة جاءت لدراسة العلاقة بين أربعة من أهم هذه العوامل (دعم الإدارة العليا، مشاركة المستفيدين، وضوح لاستراتيجيه وحسن اختيار البرنامج(، وبين رضا المستفيد كأحد المؤشرات لنجاح تطبيق نظام سلسله الإمداد في المنظمات الحكومة.

الكلمات المفتاحية : سلاسل الامداد – الاقتصاد الأزرق – المنظمات غير الحكومية

Abstract

With the increase in strong competition towards improving performance and raising efficiency and effectiveness in our contemporary world, many governmental and non-governmental organizations in general seek to restructure their systems and procedures to provide their products and services of the highest quality, at the lowest cost, in order to respond to customers and beneficiaries quickly and credibly inside and outside the organization. There is a noticeable and accelerating trend among governmental organizations, similar to other organizations, towards giving a greater role to information technology, especially the application of electronic systems, on top of which is the application of the supply chain system, which has a major role in the integration of all activities related to the provision of materials, machinery, equipment and needs from its main sources and flow to reach the final consumer. , accompanied by the flow of information up or down, and that the success of the application of the supply chain management system is achieved when the application of the system helps organizations achieve their goals, and one of the most important goals of applying the supply chain system is to achieve the satisfaction of the beneficiary by providing his needs in terms of price, type, quantity and timing. The application of the supply chain system, like other electronic systems, requires the presence of a

number of key factors for the success of its application. This study came to study the relationship between four of the most important of these factors (support of senior management, participation of beneficiaries, clarity of strategy and good selection of the program), and the satisfaction of the beneficiary as one of the indicators for the success of the program. Implementation of the supply chain system in government organizations.

Keywords: supply chains, blue economy, NGOs

مقدمة

يشهد العالم ثورة علمية ونهضة تكنولوجيا حضارية واسعة تتسم بالإيقاع السريع حيث تمثل العمليات الخاصة بسلسلة الإمداد عنصراً هاما في كفاءة وفاعلية الشركات على اختلاف أحجامها وأنشطتها وأهدافها وطبيعة عملها، والتي تتطلب أن تكون هذه السلسلة على درجة عالية من الكفاءة في أداء العمل، حيث نتج عن ضغوم النمو من العولمة وزيادة حداثة وتطور العميل " موجات تحسين للأعمال" وذلك خلال العقود الأخيرة بداء بالإدارة بالأهداف والنتائج ومرورا بمراقبة الجودة الكلية ثم إدارة الجودة الشاملة ثم إعادة هندسة الأعمال ثم إدارة المعرفة وأخيراً إدارة سلاسل الإمداد. فسلاسةل الإمداد أصبحت ظاهره مهمة وذلك بسب قيد التكلفة الذي يمكن من خلالة تحقيق ما ترغب المنظمة فيه، والموجات الجديدة والكبيرة القادمة من الفرص تقع في اختراق الجدران بين المنظمة وعملائها وبين المنظمة والموردين. ذلك أن إدارة سلاسل الإمداد تتعلق بإدارة تدفق المعلومات والمواد والخدمات والأموال عبر أي نشاط بالطريقة التي تعظم فعالية العمليات، وهي أيضاً تتعلق بتقديم أدوات جديدة أو تغيير أو تعديل أساليب معروفة.

ولقد برز في السنوات الأخيرة مفهوم الاقتصاد الأزرق من رحم الاقتصاد الأخضر، حيث كانت جماعات حماية البيئة، المجتمع المدني والمؤسسات الدولية تطالب بالاستغناء عن التنمية الاقتصادية التقليدية التي تعتمد على الوقود الأحفوري، بنموذج نمو أخضر أقل اعتمادا على الكربون، بعدها برز خيار ثالث أكثر تنافسية وهو الاقتصاد الأزرق، الذي يهتم باستدامة قطاع السياحة الساحلية والثروة المائية والسمكية التي تعد اليوم صناعة بحد ذاتها تقدر بمليارات الدولارات، كما تعتبر مصدر حيوي للغذاء والتغذية وفرص العمل والتجارة والرفاهية الاقتصادية والترويح عن النفس.

اولاً : مشكلة الدراسة وأهميتها .

تعُد التنمية من أهم القضايا التى تحظى باهتمام كافة دول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية أو الأخذة فى النمو، ولم يُنظر إلى التنمية على أنها مجرد نمو اقتصادي فقط، ولكن أخذ الاهتمام يتجه إلى التنمية البشرية، بما أن الإنسان هو الأداة الأساسية لكل تقدم في المجتمع، لذلك فمن الضروري زيادة الاهتمام بالعناصر البشرية وتعزيز تنميتها في مجالات الصحة والتعليم والثقافة (عبدالرحمن، ٢٠١٧، صفحة ٩٩)

يُعد الانسان محور عملية التنمية المستدامةلارتباطها بسلامته والتي تاتي من سلامة البيئة المحيطة به كونه يتفاعل مع مكوناتها ومواردها الطبيعية ،كما ان البيئة هي احدى العناصر الرئيسية الثلاث لتحقيق الاستدامة من خلال التركيز على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لتخدم البشر، لذا اصبحت تطبيقات التنمية المستدامة في ادارة سلسلة التوريد احدى القواعد الرئيسية الاساسية واستراتيجية ناجحة لزيادة العوائد وتحقيق ميزة تنافسية فضلا عن تقليل مخاطر البيئة وتحسين ادائها وذلك لان الاستدامة البيئية قد غيرت مفهوم سلسة الامداد التقليدية بدأً من مرحلة تخطيط سلسلة الامداد وتصميمها ثم تنفيذها والرقابة عليها (العيثاوي، ٢٠٢٠).

وإن أهم ما يتميز به عالمنا المعاصر اليوم هو التزايد المستمر في أعداد المنظمات حتى أصبح هناك من يُطلق على القرن الحادي والعشرين بأنه قرن المنظمات، فلقد أصبح لزاماً على الإنسان أن يقضي معظم وقته منذ ميلاده حتى وفاته في منظمات، فلم تعد المنظمات شرطاً وإطاراً لإنجاز أعمال بعينها، حيث أصبح نمط المنظمات عنصر ضروري في المجتمع العالمي، سواء كانت حكومية أو غير ربحية كالمنظمات غير الحكومية، كما أنها باتت مألوفة على اختلاف أنواعها، كالمؤسسات والهيئات الخدمية، ففي إطار الخدمة الاجتماعية أصبح هناك إهتمام خاص بالمنظمات، لا سيما تلك المنظمات التي يُطلق عليها المنظمات غير الحكومية أو منظمات الخدمات الإنسانية، إلى غير ذلك من أشكال التنظيم والمنظمات التي تقدم خدمات غير ربحية (Sowers, Tropman, Dulmus, & Thyer, 2008, p. 463)

كما أن منظمات الأعمال في الوقت الراهن تعمل في بيئة معقدة تتصف بتعدد وتنوع المتغيرات المكونة لها، ويمثل هذا التعقد البيئي تحديا للقائمين على إدارة تلك المنظمات ويزيد من صعوبة عملية اتخذ القرارات. ولم يقف الأمر عند هذا الحد المتمثل في التعامل مع بيئة معقدة متعددة ومتنوعة المتغيرات، إلا أن الأمر يزداد تعقيدا بعدم سكون تلك المتغيرات وتبدلها بشكل دائم، وسريع وقد ياتي حادا ومفاجنا وإزاء هذه البيئة المعقدة والمتغيرة، ادركت المنظمات أهمية تمتع سلاسل الإمداد الخاصة بها بخاصية المرونة، تلك الخاصية التي تمكنها من التكيف أو التلازم مع ما يقع حولها من أحداث ومواكبة ما يحدث من تطورات، وإلا وجدت نفسها متخلفة عن الركب بشكل يهدد بقائها في دنيا الأعمال. ولا يكفي التعامل مع هذه البيئة المعقدة والمتغيرة ان تتمتع سلاسل الإمداد بالمرونة فقط، فإذا كانت المرونة تمكن تلك السلاسل من التكيف او التلازم مع التغيرات البيئية، فإن هذا لا يكفي في حد ذاته، إذ يجب أن يكون هذا التكيف أو ذلك التلازم بشكل سريع، وهو ما يسمى بسرعة استجابة سلاسل الإمداد للتغيرات البيئية (شاهين، ٢٠١٤، صفحة ٢)

ولذا بدأت المنظمات باستخدام مدخل النظم الإدارة عملياتها المسئولة عن تدفق منتجاتها للأسواق، الذي يقوم بصورة أساسية على النظر للمنظمة وباقي المنظمات التي تتعامل معها كنظام متكامل يتكون من مجموعة من النظم الفرعية تشترك كلها في تدفق سلع وخدمات المنظمة وتعمل على تعظيم قيمة تلك السلع والخدمات من وجهة نظر العملاء (هجو، ٢٠١٩، صفحة ٢٥).

وأصبحت المنظمات غير الحكومية تشكل جزءاً من النسيج الاجتماعي المصري ومكوناً رئيسياً من مكونات البيئة التنظيمية له، وهي طرف مهم في العملية التنموية، وقد تجاوزت هذه المنظمات النقاش حول شرعية عملها منذ ستينيات القرن العشرين، وذلك بإقرار القانون ٣٢ لسنة١٩٦٤ م، والذي عُدل بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ م بشأن العمل الأهلي، كما عدل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧م، وانتقل النقاش في الساحة المصرية إلى البحث في كيفية تطوير هذه المنظمات وتعزيز دورها في شتى المجالات، حيث توضح المادة (١٢) من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م، أنه يجوز ندب العاملين المدنيين بالدولة للعمل في المنظمات

الأهلية لتقديم المعاونة اللازمة لأداء رسالتها وذلك بناء على طلب تلك المنظمات (الوقائع المصرية، ٢٠٠٢، صفحة ١٩)

فإن ما يمر به العالم من تطورات وتغيرات متسارعة ومتلاحقة يؤثر بشكل كبير على أداء المنظمات الحكومية وغير الحكومية والأهلية قاطبة، ومن المتوقع أن تزداد حدة وشراسة هذه التغيرات في السنوات القادمة، والتي تشمل البيئة الخارجية للمنظمات، بما تتضمن من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية، كما ترتبط هذه التغيرات كذلك بالبيئة الداخلية للمنظمات كالثقافة التنظيمية والقيادة، وطبيعة العمل، وانسيابية الأداء بين الأجزاء المختلفة للمنظمة، كما أن العمليات والتكنولوجيا المستخدمة من جانب المنظمة تعد واحدة من أهم متغيرات البيئة الداخلية المؤثرة على أداء الأفراد وأداء الممارسة (ياسين، ٢٠١٠، صفحة ٧)

حيث تعمل منظمات الأعمال في الوقت الراهن في بيئة معقدة تتصف بتعدد وتنوع المتغيرات المكونة لها، ويمثل هذا التعقد البيئي تحديا للقائمين على إدارة تلك المنظمات ويزيد من صعوبة عملية اتخاذ القرارات. ولم يقف الأمر عند هذا الحد المتمثل في التعامل مع بيئة معقدة متعددة ومتنوعة المتغيرات، إلا أن الأمر يزداد تعقيدا بعدم سكون تلك المتغيرات وتبدلها بشكل دائم، وسريع وقد يأتي حدا ومفاجئا، وإزاء هذه البيئة المعقدة والمتغيرة، أدركت المنظمات أهمية تمتع سلاسل الإمداد الخاصة بها بخاصية المرونة، تلك الخاصية التي تمكنها من التكيف أو التلاؤم مع ما يقع حولها من أحداث ومواكبة ما يحدث من تطورات، وإلا وجدت نفسها متخلفة عن الركب بشكل يهدد بقائها في دنيا الأعمال، ولا يكفي التعامل مع هذه البيئة المعقدة والمتغيرة أن تتمتع سلاسل الإمداد بالمرونة فقط فإذا كانت المرونة تمكن تلك السلاسل من التكيف أو التلاؤم مع التغيرات البيئية، فإن هذا لا يكفي في حد ذاته، إذ يجب أن يكون هذا التكيف أو ذلك التلازم بشكل سريع، وهو ما يسمى بسرعة استجابة سلاسل الإمداد، وأن ما تتمتع به سلاسل الإمداد بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات البيئية، حيث تتعرض عملياتها دائما لأشكال مختلفة من عدم التأكد، مثل عدم التأكد بتوقيت طلبات العملاء وحجمها، ومواصفاتها، وعدم التأكد المحيط بقدرة موردي المنظمة على توفير احتياجاتها في الوقت وبالكمية والسعر، والجودة المناسبة (شاهين، ٢٠١٤، صفحة ٣)

ويشير مصطلح الاقتصاد الأزرق إلى أنه الاقتصاد الذي يعني الإدارة الجيدة للموارد المائية وحماية البحار والمحيطات بشكل مستدام للحفاظ عليها من أجل الأجيال الحالية والقادمة. وأتى مفهوم الاقتصاد الأزرق الذي أنشأه رجل الاقتصاد البلجيكي غونتر باولي في أعقاب مؤتمر"ريو ٢٠ عام ٢٠١٢ وهويؤكد على صون الإدارة المستدامة للموارد المائية، استنادا إلى فرضية أن النظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات هي أكثر إنتاجية وهي واجبة من أجل استدامة الاقتصادات القائمة على المحيطات. ويؤكد المفهوم أهمية الإدارة المستدامة للموارد المائية، استنادا إلى فرضية أن النظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات هي الأكثر إنتاجية وهي ضرورية من أجل استدامة الاقتصادات القائمة على المحيطات (أبو عجيلة ، ٢٠١٩، صفحة ١٢)

ولهذا تسعى الدراسة الراهنة إلى تحديد طبيعة إسهامات طريقة تنظيم المجتمع كإحدى الطرائق المهنية الفاعلة في الخدمة الاجتماعية في تحقيق الاقتصاد الازرق للمنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف تحسين أداء هذه المنظمات وتحقيق أهدافها المرتبطة بإشباع إحتياجات المستفيدين، وتحقيق جودة الخدمات والجودة الشاملة وإعادة الهيكلة والتخطيط الاستراتيجي، وذلك في ضوء الإستناد إلى ما إنطوت عليه طريقة تنظيم المجتمع من نماذج علمية ومداخل مهنية وإطار مفاهيمي يمكن الإسترشاد به في تحقيق الإبداع التنظيمي المنشود في المنظمات غير الحكومية، وذلك لمساعدتها على الاستمرار والبقاء والنمو وأداء رسالتها بالطريقة المأمولة (جاد الله، ٢٠١٢، صفحة ١٢١٤)

ولهذا سوف يتم عرض الدراسات السابقة التي تناولت محاول ومتغيرات الدراسة والمتمثلة في المنظمات الأهلية كمتغير من متغيرات الدراسة الحالية، وكذلك البحوث والدراسات التي تناولت سلاسل الامداد كأحد متغيرات الدراسة، وكذلك البحوث والدراسات التي تناولت متغير الخدمة الاجتماعية وطريقتها في تنظيم المجتمع، يمكن طرح هذه البحوث والدراسات في ضوء المحاور التالية:

واذا تطرقنا الى البحوث والدراسات والاطروحات العلمية التى تناولت متغيرات الدراسة يمكن طرحها فى ضوء المحاور التالية :

اولاً : الدراسات التي تناولت متغير الاقتصاد الأزرق

١- وأكدت دراسة Mark Spalding (٢٠١٦) بعنوان " الاقتصاد الأزرق الجديد: مستقبل الاستدامة، حيث هدفت الدراسة لمعرفة ما الذي يتطلبه تعريف الاقتصاد الأزرق الجديد، من حيث المقاييس والتعريفات المفهومة عالمياً اولاً، ويجب أن تكون الخدمات الطبيعية معترف بها ومعللة ثانياً، وتحديد ماهي الأنشطة البشرية التي تشكل الاقتصاد الأزرق الجديد، ودمج هذه التعريفات في ممارساتنا المحاسبية القياسية عالمياً ثالثاً، ويجب أن نتحرك لدعم وتعزيز الانشطة الايجابية للمحيطات حتى تحقق علاقة أكثر استدامة مع المحيط حتى يتمكن من الاستمرار في توفير السلع والخدمات التى تدعمنا. (Spalding, 2016)

٢- وأكدت دراسة "Simone Smith-Godfrey" (٢٠١٦) بعنوان " تعريف الاقتصاد الأزرق " عام وقد أهتمت هذه الدراسة بتحليل التعريف المناسب للاقتصاد الأزرق وتحليل هذه التعاريف من حيث المعايير الدنيا التي تكون ضرورية للاقتصاد الأزرق وتحديد مجالات التركيز لنمو الاقتصاد الأزرق والحاجة إلي نهج يوفر لتقييم التوازن بين الالتزامات المتعلقة بالنظام مع الأنشطة والقيم الاقتصادية وتنظيم أنواع مختلفة من الأنشطة المرتبطة بخدمات المحيطات، ويتم ذلك بهدف تحديد ما يمكن للمرء تعتبر مجالات التركيز لنمو الاقتصاد الأزرق، وتوصلت الدراسة إلى أنه من خلال تحديد الاقتصاد الأزرق في مصطلحات قابلة للقياس وقابلة للحساب، يمكن وضع معايير له، مما يسمح بنهج النظم في كيفية موازنة الالتزامات المتعلقة بالنظام مع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، بدون التدهور المنطقى للمحيطات. (Godfrey, 2016)

٣- أكدت دراسة حاليس محمد (٢٠١٧) بعنوان "الاستراتيجة الامنية لمبادرة الاقتصاد الأزرق، وهدفت الدراسة لتوضيح المبادرات التى تم إطلاقها من طرف دول الضفة الشمالية للمتوسط ،والمتعلقة بالاقتصاد الأزرق، الذي يهدف إلي استغلال ثروات البحر المتوسط، من أجل القضاء على الفقر، عن طريق ايجاد سبل عيش مستدامة وتشجيع التجارة الدولية المنقولة بحراً، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وجب على دول حوض البحر المتوسط العمل سوياً من أجل ضمان استراتيجية أمنية متكاملة، سواء ما تعلق منها بالتصدي لمختلف التهديدات الأمنية البحرية، التي يمكنها أن تعكر سير النشاطات الاقتصادية في المتوسط كالقرصنة البحرية ،الإرهاب البحري، الصيد الفوضوي وغيره، أوتلك المتعلقة بالتصدي لتهديدات السلامة البحرية، الأخير إلى المحاور التي تقوم عليها استراتيجية الاقتصاد الأزرق في الجزائر من أجل بلوغ وتحقيق تنمية بيئية مستدامة (محمد ، ٢٠١٧).

٤- كما أكدت دراسة أماني فوزي (٢٠١٨) بعنوان "الأهمية الاقتصادية للاندماج في نمط الاقتصاد الأزرق في إطار اقتصاديات البيئة" عام وقد هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على الأهمية الاقتصادية للاندماج فى نمط الاقتصاد الأزرق وإدارة الموارد المائية في إطار اقتصاديات البيئة، وتوصلت نتائج الدراسة إلي إبرام اتفاقية عربية جديدة تضم الدول العربية الساحلية انطلاقاً من رؤية اقتصادية عربية مشتركة للاقتصاد الأزرق. (فوزي ، ٢٠١٨)

٥- وقد أكدت دراسة شامية بن عباس وأكرم لعور (٢٠١٩) بعنوان " التوجه نحو الاقتصاد الأزرق كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط" عام الذي يهدف إلى إلقاء الضوء على الاقتصاد الأزرق وأهميتة ومعرفة ركائزه الأساسية لغرض رسم المسارات الجديدة لتحقيق التنمية عبر مياه المحيطات والبحار والتطرق لأهم المخططات ، البرامج والتدابير لتنمية ودعم السياحة الساحلية والصيد البحري في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلي أنه من أجل دعم التحول إلى هذا النهج الجديد، يجب تسخير مزيد من إمكانيات سواحل الجزائر، من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة للنهوض بهذا القطاع وتحقيق استدامته (بن عباس و لعور، ٢٠١٩).

٦- هذا وقد أكدت دراسة زهيرة أفلفيز ونور الهدى بن حميمد (٢٠١٩) بعنوان " مقاربة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة : التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي تهدف إلي نجاح مقاربة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة ، ويمكن أن يؤدى تبني مقاربة الاقتصاد الأزرق إلي تحقيق التنمية المستدامة ، وتبنى الدول الجزرية الصغيرة النامية لمقاربة الاقتصاد الأزرق يمكن أن يساهم فى تغيير أوضاعها التنموية السائدة ، وقد توصلت الدراسة إلى تعتبر مقاربة الاقتصاد الأزرق نموذجاً تنموياً جديداً لتحقيق التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على الإدارة الجيدة والمستدامة للموارد البحرية ، ونهج ملائم للدول الساحلية والجزرية لتفعيل إمكانيات وموارد البحار والمحيطات لتحقيق التنمية المستدامة (أفلفيز و بن حميمد ، ٢٠١٩).

٧- وأكدت دراسة علاء مصطفى عبدالمقصود أبوعجيلة(٢٠١٩)بعنوان" الاقتصاد الأزرق ومدي إستفادة مصر منه عام "والتى تطرقت على أهمية الاقتصاد الأزرق وأنه يسهم بشكل أساسي فى النمو الاقتصادى وتوفير فرص العمل، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن لمصر أن تستفيد من الاقتصاد الأزرق حيث موقعها الجغرافى الفريد فى قلب العالم ،ولأمتلاكها أهم الشواطئ والمعابر المائية والخبراء المصريين، وذلك حتى تصل مصر إلى مستوى الدول الأوروبية التى تحقق الاقتصاد الأزرق (أبو عجيلة ، ٢٠١٩).

٨- كما أكدت دراسة "Michaela Garland"(٢٠١٩) بعنوان " نحو اقتصاد أزرق عادل ومستدام: فحص لسرد الاقتصاد الأزرق لصوت الجزيرة الطويل، والتى تطرقت إلى فهم وتقييم كيفية تصور الاقتصاد الأزرق وقياسة وكيفية تحقيق المشاركة في تنمية الاقتصاد الأزرق ألى جانب الاستثمار الهائل للاقتصاد الأزرق في جميع أنحاء العالم ، وتوصلت إلي أن نتائجها قابلة للتطبيق على السياقات الاقليمية.

٩- وأكدت دراسة "Raffaele Mancini" (٢٠٢٠) بعنوان " الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط " والتى تطرقت إلى أهمية الاقتصاد الأزرق من حيث أن البحار والمحيطات ضرورية للتحرك نحو تنمية مستدامة، وتوصلت نتائج الدراسة إلي أهمية الحفاظ علي مياة البحار والمحيطات من التلوث، ولك للحفاظ علي النظام البيئي والمورد الطبيعي للمياة وكذلك الحفاظ علي الموار البحرية التي تعيش داخل البحار والمحيطات كونها مصدر هام لتغذية الانسان(Mancini & Comolet, 2020) .

١٠- كما أكدت دراسة "Mattew J.SPaniol , Nicholas J.Rowland" (٢٠٢١) بعنوان "الابتكارات المتوقعة للاقتصاد الأزرق: تنبؤات التعهيد الجماعي لمنطقة بحر الشمال " واهتمت هذه الدراسة بتحديد نهج سياسة المهمة لاقتصاد الأزرق المستدام على انه أمر بالغ الأهمية لقدرتة على توقع ظهور مجموعة واسعة من الابتكارات الممكنة لأنها تدخل بيئة المعاملات للمنظمات في القطاع البحرى، وتوصلت الدراسة إلى حشد وتقدم أكثر من 60 تنبؤاً للابتكار محدداً بوقت من الحشد من المتوقع أن يؤثر على النقل البحرى من بناء السفن والمؤانئ والرياح البحرية والبنية التحتية للمحيطات، ويمكن استخدام هذه النتائج بشكل استراتيجي لتطوير التخطيط التعاوني عبر الإقليمي.

١١-حيث أكدت دراسة الصوابي المصطفى بعنوان" الاقتصاد الأزرق رافعة للتنمية المستدامة بالمغرب" عام "2021" التي استعرضت دراسة الاقتصاد الأزرق وعلاقتة بالتنمية المستدامة وأهمية الاقتصاد الأزرق كاستراتيجية أساسية تساهم في إرساء التكامل والتنسيق بين هذه الأنشطة في إطار رؤية تضمن الحفاظ على البحار والمحيطات ،وتحافظ على التنوع البيولوجي على أساس النجاعة الأقتصادية والاندماج الاجتماعي والمحافظة على البيئة وتوصلت الدراسة إلى أن مواكبة التوجة العلمى والإقليمى الذي يجعل من الاقتصاد الأزرق محركاً اساسياً للتنمية، ويمكن للاقتصاد الأزرق كمشروع طموح يراعي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمساهمة بشكل هام في التخفيف من عدد من التحديات التى تعيق النمو الاقتصادى (المصطفي، ٢٠٢١).

ثانياً : الدراسات التي تناولت متغير سلاسل الامداد

١- **اكدت دراسة هوتلن سيجان واخرون (٢٠١٩) بعنوان تأثير تطبيق أداء سلسلة التوريد من خلال إدارة سلسلة التوريد الخضراء في صناعة الأغذية والمشروبات في سورابايا ، إندونيسيا،** هدفت الدراسة لمعرفة تأثير تطبيق تكنولوجيا المعلومات على أداء سلسلة التوريد من خلال إدارة سلسلة التوريد الخضراء في صناعة الأغذية والمشروبات في سورابايا. يتم جمع البيانات باستخدام الاستبيانات المصممة بمقياس ليكرت المكون من خمس نقاط. من ٧٠ استبيانا تم توزيعها ، اعتبر ٦٤ صالحة لمزيد من التحليل. يستخدم تحليل البيانات تقنية SEM–PLS مع الإصدار ٣.٠ من برنامج SmartPLS. تقيّم هذه الدراسة مدى تطبيق الشركات لتكنولوجيا المعلومات واعتماد إدارة سلسلة التوريد الخضراء في تحسين أداء سلسلة التوريد. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات يؤثر على أداء سلسلة التوريد. يؤثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على إدارة سلسلة التوريد الخضراء. تؤثر إدارة سلسلة التوريد الخضراء على إدارة سلسلة التوريد. إحدى النتائج المثيرة للاهتمام هي أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات يؤثر بشكل غير مباشر على أداء سلسلة التوريد من خلال إدارة سلسلة التوريد الخضراء. توفر نتائج هذه الدراسة نظرة ثاقبة للمدير حول كيفية تحسين إدارة سلسلة التوريد. يساهم هذا البحث أيضًا في البحث الجاري في مجال إدارة سلسلة التوريد (Siagian, Gomel, & Oei, 2019).

٢- **ووضحت دراسة رنا محمود محمد البرلسي (٢٠١٩) بعنوان أثر نظم إدارة السلامة والصحة المعنية (oshas) على الإلتزام بأخلاقيات سلسلة الإمداد: دراسة ميدانية،** إستهدف هذا البحث التحقق من فعالية تطبيق نظم إدارة السلامة والصحة المهنية (OSHAs)، والتي من خلال تطبيقها بشكل فعال تؤدي إلى الإلتزام بالأخلاقيات في سلسلة الإمداد، ولذلك تكمن مشكلة البحث في (ما هومدى أثر حصول المنظمة على شهادة الأوشا (نظم إدارة السلامة والصحة المهنية) على الإلتزام بأخلاقيات سلسلة الإمداد ؟)، ولذلك كان الأهداف الرئيسة للبحث هي قياس مدى الإلتزام بتطبيق نظم إدارة السلامة والصحة المهنية بالمصانع محل الدراسة، وقياس مدى الإلتزام بالأخلاقيات المتفق عليها بين أعضاء سلسلة الإمداد، وتحليل أثر تطبيق نظم إدارة السلامة والصحة المهنية على درجة الإلتزام بأخلاقيات سلسلة الإمداد، وضع توصيات لتحقيق فعالية نظم إدارة السلامة والصحة المهنية، طبق البحث على ٢٩ مصنع من مصانع الملابس الجاهزه بالمنطقة الحرة العامة ببورسعيد وتم إستخدام العينة الطبقية النسبية (عينة من العاملين التنفيذيين، عينة من العاملين بإدارة السلامة والصحة المهنية، عينة من العاملين بإدارة الإنتاج) تم توزيع ٥٥٠ إستمارة إستقصاء وتم الإستجابة على ٤٠٠ إستمارة، وقد أظهرت أهم نتائج البحث وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة (إلتزام الإدارة والمشاركة الوقاية من الإصابات وحوادث العمل، والمتابعة والتدريب ولجان التوعية) على المتغير التابع (الإلتزام باخلاقيات سلسلة الإمداد)، بما يوضح قبول الفرض الرئيس وهو" وجود أثر ذومستوى معنوية لنظم إدارة السلامة والصحة المهنية (OSHAS) على الإلتزام بأخلاقيات سلسلة الإمداد." حيث تبين

من خلال نتائج الفروض الفرعية صحة هذا الفرض، وذلك على النحو التالي: وجود أثر معنوى لإلتزام الإدارة والمشاركة على الإلتزام بأخلاقيات سلسلة الإمداد، وجود أثر معنوي للوقاية من الإصابات وحوادث العمل على الإلتزام بأخلاقيات سلسلة الإمداد، وجود أثر معنوى للمتابعة والتدريب ولجان التوعية على الإلتزام بأخلاقيات سلسلة الإمداد، وأوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات منها: ضرورة التحقق من توفر السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل لدي أطراف سلسلة الإمداد قبل التعاقد، وإستمرار التفتيش بشكل دوري للتحقق من توفر السلامة والصحة المهنية بالشكل المطلوب وإستمرار تطبيقه بنفس المستوى عند التعاقد أو أفضل من هذا المستوى (البرلسي ، ٢٠١٩).

٣- **كما وضحت دراسة بطاهر بختة (٢٠١٩) بعنوان إدارة سلاسل الإمداد الخضراء كتوجه استراتيجي في بلدان أسيا – الصين، تايلاند، الهند ، ماليزيا** ، وهدفت هذه الدراسة إلى التركيز على إدارة سلاسل الإمداد الخضراء باعتبارها كتوجه استراتيجي لبلدان أسيا. فإدارة سلاسل الإمداد الخضراء ظهرت كوسيلة للجمع بين عناصر البيئية وإدارة سلاسل الإمداد. حيث أن إدارة هذه السلاسل تأخذ دورة حياة المنتج بالكامل بعين الاعتبار، بدءا من تصميم المنتج حتى نهاية دورة حياته، ولذا نجد معظم الشركات تميل إلى تبني ممارسات إدارة سلاسل الإمداد الخضراء بسبب عوامل خارجية، معظمها مرتبط بضغط أصحاب المصلحة، وعوامل داخلية ناجمة عن الأعمال التجارية والعمليات الإستراتيجية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن اعتماد إدارة سلسلة الإمداد الخضراء تسعى لمواءمة الاستدامة مع أعمال الشركات، وتساهم في تحسين صورة الشركات، وزيادة كفاءة موظفيها. (بختة ، ٢٠١٩)

٤- **وايضاً وضحت دراسة ونبين ني وهونجي سون (٢٠١٩) بعنوان هل بناء تعدد الأبعاد أمر مهم؟ فحص دقيق للعلاقة بين تكامل سلسلة التوريد وإدارة سلسلة التوريد الخضراء وأداء الأعمال**، حيث استنادًا إلى فكرة أن تكامل سلسلة التوريد (SCI) وإدارة سلسلة التوريد الخضراء (GSCM) كلاهما بنيات متعددة الأبعاد، تبحث هذه الورقة بشكل تجريبي في تأثير الأبعاد المختلفة لتكامل سلسلة التوريد على الممارسات المختلفة لإدارة سلسلة التوريد الخضراء ومساهمة مختلف ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء لأداء الأعمال. الهدف هو الكشف عن الدور المميز لكل بُعد في تحقيق الاستدامة البيئية على طول سلسلة التوريد. تم اقتراح نموذج مفاهيمي لربط تكامل الموردين والعملاء بكل من إدارة سلسلة التوريد الخضراء الداخلية داخل الشركة وإدارة سلسلة التوريد الخضراء الخارجية مع الموردين وكذلك أداء الأعمال. تستند الدراسة إلى مسح لشركات التصنيع الصينية. تظهر النتائج أن التكامل مع الموردين يدعم فقط إدارة سلسلة التوريد الخضراء الخارجية بينما يدعم التكامل مع العميل كلاً من إدارة سلسلة التوريد الخضراء الداخلية والخارجية. كما وجد أن إدارة سلسلة التوريد الخضراء الخارجية ليس لها علاقة إيجابية بأداء الأعمال ولكنها تدعم إدارة سلسلة التوريد الخضراء الداخلية ، مما يؤثر بشكل إيجابي على أداء أعمال الشركات. تشير النتائج إلى أن التفكير في بناء الأبعاد المتعددة يجلب الفرصة للتدقيق عن كثب في العلاقات بين تكامل

سلسلة التوريد وإدارة سلسلة التوريد الخضراء وأداء الأعمال. الأبعاد المختلفة لها تأثيرات مختلفة في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال دمج شركاء مختلفين على طول سلسلة التوريد. قد يكون الفصل بين إدارة سلسلة التوريد الخضراء الداخلية والخارجية واستكشاف نتيجة الأبعاد المتعددة للإنشاءات المقترحة مساهمات في هذا المجال. يتم استكشاف الآثار المترتبة على دعم سلسلة التوريد الخضراء (Ni & Sun , 2019).

٥- **وأكدت دراسة نيكوناج موهن (٢٠٢٠) بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة سلسلة الامداد والتوريد،** المسؤولية الاجتماعية للشركات في إدارة سلسلة التوريد هي واحدة من المجالات المزدهرة في العقد الماضي. أدى الاهتمام الكبير بهذا المجال إلى إصدار عدد كبير من المنشورات في الآونة الأخيرة. لهذا السبب ، تم إجراء هذه الدراسة لتوفير إطار عمل شامل وتوجهات بحثية مستقبلية لهذا الموضوع. يقدم هذا العمل تحليلًا ببليومتريًا للمنشورات ذات الصلة التي تتناول المسؤولية الاجتماعية للشركات في إدارة سلسلة التوريد حتى أبريل ٢٠١٩. بالإضافة إلى عرض لمحة عامة عن المنشورات وهياكل الاقتباس ، فإنه يستكشف أيضًا المجلات والبلدان بناءً على دراسة ببليومترية. لجمع البيانات ذات الصلة لهذه الدراسة ، استخدمنا قاعدة بيانات SCOPUS الموثوقة. تسلط نتائجنا الضوء على المساهمات المهمة للمجلات والمؤلفين والجامعات والبلدان حول هذا الموضوع. بمساعدة برنامج عارض تصور أوجه التشابه ، تبحث هذه الدراسة في الاقتران الببليوغرافي للمصادر والبلدان. كما يعرض أيضًا التكرار المشترك للكلمات الرئيسية والتمثيلات الرسومية للمواد الببليوغرافية. أخيرًا ، يقدم نظرة عامة على جميع أوراق المراجعة ذات الصلة في هذا المجال ورؤية شاملة لمجالات البحث ذات الصلة (Modak, et al., 2020).

٦- **كما أكدت دراسة إسماعيل جوليك واليك كوفاليني (٢٠٢٠) بعنوان هل رأس المال الاجتماعي مهم لمرونة سلسلة التوريد؟ دور القدرة الاستيعابية ومواءمة إدارة سلسلة التوريد والتسويق،** حيث هدفت الدراسة لمعرفة متطلبات التسويق في سوق مضطرب بشكل متزايد المرونة – القدرة على الصمود والتكيف والازدهار على الرغم من الاضطرابات والتغييرات السلبية – التي تتجاوز حدود الشركة. على الرغم من أن الموارد الخارجية ضرورية لتحقيق المرونة ، إلا أنه لا يُعرف الكثير عن كيف ومتى يمكن لرأس المال الاجتماعي للشركات المستمد من العلاقات بين المنظمات أن يؤدي إلى مرونة سلسلة التوريد. لذلك ، نحن نبحث في دور القدرة الاستيعابية ومواءمة إدارة سلسلة التوريد والتسويق في إدراك التأثير المحتمل لرأس المال الاجتماعي على مرونة سلسلة التوريد. باستخدام البيانات التي تم الحصول عليها من مستجيبين مزدوجين من ٢٦٥ شركة تركية ، نقوم باختبار الدور الوسيط للقدرة الاستيعابية والدور الوسيط لمواءمة إدارة سلسلة التوريد والتسويق. تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن القدرة الاستيعابية تتوسط العلاقة بين رأس المال الاجتماعي ومرونة سلسلة التوريد، وأن الروابط بين رأس المال الاجتماعي والقدرة الاستيعابية ورأس المال الاجتماعي ومرونة سلسلة التوريد تكون أقوى عندما تكون محاذاة إدارة سلسلة التوريد والتسويق عالية. نجد أيضًا أن مرونة سلسلة التوريد مرتبطة بشكل إيجابي بالأداء التنظيمي، مما يدعم بشكل تجريبي القيمة

المقترحة لمرونة سلسلة التوريد لاستراتيجية الشركة. وفقًا لذلك، تسلط ورقتنا الضوء على أن كلاً من القدرة الاستيعابية ومواءمة إدارة سلسلة التوريد والتسويق ضروريان لتحقيق القيمة الفعلية لرأس المال الاجتماعي لمرونة سلسلة التوريد والأداء اللاحق (Gölgeci & Kuivalainen, 2020).

٧- **وأيضاً وضحت دراسة عبد القادر مؤمني، محمد تربش (٢٠٢٠) بعنوان تأثير إدارة سلسلة المداد على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة" SOITEX" وحدة تلمسان**، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة سلسلة الإمداد على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية«SOITEX»، ولتحقيق هذا تم تصميم إستبانة لهذا الصدد تم توزيعها على أفراد العينة والمتمثلة في الموظفين الإداريين في مؤسسة «SOITEX» حيث بلغ عددهم ٥٠ موظف، وقد تم تحليل النتائج بالاعتماد على برنامج SPSS20، وتوصلت الدراسة إلى وجود إهتمام من قبل المؤسسة بإدارة سلسلة الامداد بأبعادها (إدارة العلاقة مع الموردين، إدارة العلاقة مع العملاء، مشاركة المعلومات، ممارسات الإمداد الداخلي)، كما أظهرت الدراسة وجود اثر دو دلالة احصائية بين أبعاد إدارة سلسلة الإمداد مجتمعة والميزة التنافسية بمختلف مكوناتها التكلفة، الجودة، المرونة، التسليم) (مومني و تربش ، ٢٠٢٠) .

٨- **هذا وقد وضحت دراسة مترا اليزا واخرون (٢٠٢١) بعنوان إدارة الاستدامة الاجتماعية في سلاسل الامداد لتوريد الملابس**، تعتبر سلسلة توريد الملابس مثالاً على سلسلة التوريد العالمية المعقدة حيث تكون قضايا الاستدامة مصدر قلق وحيث لم يتم التوصل إلى إجابات مرضية حتى الآن ، لا سيما في الجوانب الاجتماعية، يمثل النمو في أهمية الاستدامة الاجتماعية تغييراً استراتيجياً في القطاع مع المشاركة الضرورية لمختلف المستويات وأصحاب المصلحة الخارجيين للتخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية. في هذه الورقة، يتم إجراء تحليل نوعي من خلال تطبيق تحليل المحتوى باستخدام برنامج NVivo ، أولاً لتحديد الهيكل والكيانات الرئيسية في سلسلة التوريد هذه ، ثم لفهم الدوافع الرئيسية نحو إدارة الاستدامة الاجتماعية. تم تحليل ست شركات عالمية ، مع الأخذ في الاعتبار تقارير الاستدامة الخاصة بها من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨. وأظهرت النتائج أن الاستدامة الاجتماعية هي جزء من الأهداف الاستراتيجية كسياسات والتزامات ، وقد تم تطوير العديد من الإجراءات على طول سلسلة التوريد لتعزيز حقوق الإنسان وظروف العمل ، التنمية الاجتماعية ، والمسؤولية عن المنتج ، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الخارجيين. أخيرًا ، تساهم هذه المقالة في فهم كيفية إدارة الاستدامة الاجتماعية في قطاع الملابس في سياق سلسلة التوريد العالمية. علاوة على ذلك ، من أجل إثراء المعرفة في هذا المجال، توفر هذه الورقة بعض الأفكار في جميع أنحاء تعريف خارطة الطريق للبحث المستقبلي في المنطقة (Bubicz, Ferreira, & Ana, 2021).

٩- **كما اكدت دراسة مبروك عطية مبروك توفيق (٢٠٢١) بعنوان نموذج مقترح لتحليل أثر علاقات العملاء في أداء سلسلة الإمداد: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في مصر**، فقد هدفت الدراسة أدت التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال وشدة المنافسة في الوقت الحاضر إلى سعي جميع

الشركات لتحسين أدائها وتحقيق المزايا التنافسية ، وتعتبر العلاقة مع العملاء من أهم العوامل التي تؤثر في أداء الشركات، لذا يجب أن ينظر إلى العميل على أنه أصل إستراتيجي يجب حمايته والمحافظة عليه. ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر علاقات العملاء على أداء سلسلة الإمداد لعينة من الشركات الصناعية العاملة في مصر، وتم جمع البيانات من (٧٠) شركة من الشركات الصناعية العاملة في السوق المصري، ولأغراض إختبار فرضيات الدراسة وصحة نموذجها تم إستخدام تحليل (Structural Modeling SEM Equation)، وإستخدام تحليل Confirmatory Factor Analysis (CFA)، لإختبار صدق وثبات أداة الدراسة باستخدام برنامجAMOS16 ، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة مع العملاء لها أثر في أداء كل من سلسلة الإمداد وأداء الشركات الصناعية العاملة في السوق المصري، كما توصلت الدراسة إلى أن أداء سلاسل الإمداد يؤثر في أداء الشركات الصناعية العاملة في السوق المصري ، كما أن أداء سلاسل الإمداد لا يتوسط أثر العلاقة مع العملاء في أداء الشركات العاملة في السوق المصري، وأوصت الدراسة بضرورة المحافظة على العلاقة مع العملاء ومحاولة تطويرها في المستقبل ، كما أوصت الدراسة بضرورة التنفيذ الناجع لسلسلة الإمداد، ورفع مستوى التنسيق والتعاون بين أعضاء السلسلة في القرارات المختلفة (توفيق، ٢٠٢١)

ثالثاً : الدراسات التي تناولت متغير المنظمات غير الحكومية

١٤- أكدت دراسة وافي بعنوان "المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة" عام"2015" والتي تناولت هذه الدراسة إشكالية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة والمحافظة عليها، وقد توصلت الدراسة إلي هو دفع المنظمات غير الحكومية إلي التحرك ودق ناقوس الخطر الذي يهدد الكرة الارضية برمتها والتي تعد تراثاً مشتركاً للإنسانية ، وعليه كان على هذه المنظمات الاعتماد على آليات وميكانيزميات لتحقيق غرضها المتمثل في حماية البيئة والمحافظة عليها خصوصاً في ظل التدهور البيئي المتنامى وما خلفه من أضرار على جميع كائنات ومكونات البيئة.

١٥- حيث أكدت دراسة "سعاد حافظي" بعوان" دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة" عام "2016" والتي تطرقت إلى أهمية ربط نشاطات المنظمات غير الحكومية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ، والتى توصلت إلى تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة بوصفها شريكاً لكل من القطاع العام والقطاع الخاص، ويستدعى تبني مجموعة من الإجراءات الكفيلة بمواجهة المعوقات والمشاكل والتحديات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية.

ثانياً : مفاهيم الدراسة

١- مفهوم سلاسل الامداد

إن سلسلة الإمداد هي مصطلح يستخدم لتوصيف كل العناصر والعمليات المتداخلة واللازمة لضمان الكمية المناسبة من المنتج في الأماكن المناسبة وفي الوقت المناسب وباقل تكلفة ممكنة وأن عديد من

شركات البرمجيات والاستشارات تضع برمجيات للوصول إلى إدارة مسلسل الإمداد المعقدة للشركات الكبيرة وفق منخل التكلفة والعائد لتعظيم قيمة سلسلة الإمداد لديها ولتحقيق عوائد كبيرة ومتعددة (Ni & Sun , 2019, p. 2)

تعرف سلسلة الإمداد:" هي مجموعة من الطرق والأساليب الراسية إلى تحقيق التكامل بين الموردين، والتصنيع، والمستودعات، والمخازن لإنتاج سلع وتوزيعها بالكمية المطلوبة، وفي الوقت المناسب، وبالوقت الملائم، بهدف خفض التكاليف ضمن مستوى الخدمة المطلوبة (خير و أبو زيد، ٢٠١٤، صفحة ٦٢٧)

وعرفت بأنها شبكة أو نظام من الوحدات المهنية بصورة مباشرة بإنتاج السلع والخدمات وتجميعا وتحويلها وتوزيعه من الموردين إلى الزبائن وفق طلباتهم، وتعد سلسلة الإمداد من الأساليب الإدارية الحديثة لمواجهة التحديات في عصر الاقتصادات والتكنولوجيا والمعلوماتية وتشتمل هذه السلسلة على مجموعة متكاملة من الأنشطة الوظيفية والفعاليات المتكررة التي تمر عبر قنوات محددة وذلك بقصد تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية جاهزة مع تضمينها إضافات ذات قيمة ملموسة من وجهة نظر الجمهور الذي سيحصل على المنتج النهائي وكما هو معلوم فإن مصادر المواد الخام والمصانع وأماكن البيع لا تجتمع في مكان واحد إلا أن الأنشطة اللوجستية تتم بشكل متكرر وثمرات عدة قبل وصول المنتج النهائي إلى السوق (Spalding, 2016, p. 3).

كماعرفت بأنها تكامل عمليات الأعمال الرئيسية التي تتضمن تقديم المنتجات والخدمات والمعلومات من جانب الموردين إلى العملاء بصورة يحصل فيها الزبون والأطراف ذات العلاقة على القيم المضافة (مدني، ٢٠١٩، صفحة ١١).

كذلك تعرف سلسلة الإمداد بانها سلسلة متتالية من الموردين الذين ساهمون في إنتاج وتسليم السلعة أو الخدمة إلى المستخدم النهائي وهذا يتضمن جميع مظاهر العمل من معالجة المبيعات والإنتاج وإدارة المخزون وثوريد المواد والتوزيع والشراء والتخمين وخدمة الزبائن ومجالات أخرى متعددة (مومني و تربش ، ٢٠٢٠، صفحة ٢٥).

هذا وتتبني الدراسة الحالية المفهوم الاجرائي التالي

١- سلسلة متتالية من الخدمات التي تقدم من خلال المنظمات غير الحكومية لتنمية وتطوير خدماتها القدمة للمستفيدين.

٢- يمكن من خلال سلاسل الامداد تحقيق الاقتصاد الاجتماعي .

٣- تساهم في تحقيق الاقتصاد الثقافي .

٤- تشارك في تنمية الوعي بأهمية الاقتصاد التعليمي .

٥- تساعد في نشر الوعي بأهمية الاقتصاد البيئي .

٢- مفهوم الاقتصاد الأزرق

برز مفهوم الأقتصاد الأزرق كتغير جديد يرتبط بالتنمة المستدامة سنة 1990 من طرف رجل الأعمال و الأقتصادي البلجيكي "Gunter Paul" في أعقاب مؤتمر ريو +20 عام 2012 للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ، حيث ألف كتاب بعنوان " الاقتصاد الأزرق" : عشر سنوات ، مائة اختراع أكتشاف ،ومائة مليون فرصة عمل سنة 2010 وهو يؤكد على أهمية أهمية الإدارة المستدامة للموارد المائية، استناداً غلي فرضية أن النظم الإيكلوجية السليمة للمحيطات هي أكثر إنتاجية وهي واجبة من أجل استدامة الاقتصادات القائمة على البحار والمحيطات، بأعتبارها أماكن متطورة نظراً لما يوفرة من فرص افتتاحية للتنمية المستدامة، بشرط توفر الإدارة السليمة لموارد المحيطات.(Project,2016)

- كما ويتمثل تعريف الصندوق العالمي للحياة البرية للاقتصاد الأزرق:

الأقتصاد الأزرق هو اقتصاد بحري يوفر فوائد اجتماعية واقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، القضاء على الفقروتوفير فرص العمل اللائق، والاستقرار السياسي، يعمل على استعادة وظائف النظم الإيكولوجية ويحافظ على التنوع البيولوجي والإنتاجية وقيمة النظم الايكولوجية البحرية، يعتمد بالأساس على التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة وتدفق الموارد الدائرية لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. (Voyer and other،2017،p9)

-وتعريف البنك العالمي للاقتصاد الأزرق :

يشير إلى الاستخدام المستدام للمحيطات والموارد المائية الأخرى لتحقيق النمو الاقتصادي، تحسين سبل المعيشة وخلق فرص العمل وكذلك الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها لتوفيرالخدمات الاجتماعية والفوائد الاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية واستعادة وحماية وصيانة التنوع، الإنتاجية، المرونة والوظائف الضرورية والقيم الجوهرية للنظم الايكولوجية البحرية، علاوة على ذلك يجب أن يعتمد على التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة، والحد من النفايات وإعادة تدويرها. (Settlment programme،2018،p8)

-تعريف رابطة الدول الساحلية في المحيط الهندي(LORA) :

الاقتصاد الأزرق هو دمج تنمية اقتصاد المحيطات المعززة لرفاهية الإنسان بطريقة شاملة، كما يشمل مفهوم تنمية اقتصاد المحيطات ممارسة الاندماج الاجتماعي واستدامة البيئة ونموذج العمل المبتكر. (Rahman،2017،p357).

-وتعريف دول جزر المحيط الهادي (PACIFIC SIDS): يشير الاقتصاد الأزرق إلى الإدارة المستدامة لموارد المحيطات لدعم سبل العيش، تقاسم أكثر إنصاف للمنافع ومرونة النظم الايكولوجية في مواجهة تغير المناخ وممارسات الصيد المدمرة. .(UNCTAD، 2017)

-ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): الاقتصاد الأزرق يقصد به تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية .مفهوم الاقتصاد

الأزرق يجسد أيضا الاقتصاد والتجارة والأنشطة التي تدمج الحفظ واستخدام الاستدامة والإدارة للتنوع البيولوجي، يتضمن النظم الايكولوجية البحرية والموارد البيئية.(UNCTAD، 2017)

التعريف الإجرائي للاقتصاد الأزرق:

١–الاقتصاد الأزرق يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة لإدارة الموارد المائية والمحيطات.

٢– يحقق الاقتصاد الأزرق النمو الاقتصادى لتحسين سبل العيش وتوفير الخدمات .

٣– يعمل على الحد من الفقر والحفاظ على النظم الأيكلوجية البحرية.

٤– كما تساهم ايضاً في تحقيق التكامل والتنسيق بين هذه الأنشطة في إطار رؤية تضمن الحفاظ على البحار والمحيطات والحد من ممارسات الصيد الضارة حفاظاً على الإنتاجية للجيال الحالية والمستقبلية.

٣– مفهوم المنظمات غير الحكومية : Non – Governmental Organizations :

الباحث عن مفهوم محدد للمنظمات غير الحكومية في مختلف الأدبيات يصادف كماَ هائلاَ من التعريفات والتي قد يصل بعضها إلي درجة عالية من التعقيد والتباين ، حيث لا يوجد حتى الآن تعريف موحد ومحدد العناصر لمفهوم المنظمات غير الحكومية ، بل إن الأمر يتعدي ذلك إلي عدم وجود تسمية موحدة لهذا القطاع علي مستوي العالم .

ومن ثم فإن تعريف مصطلح المنظمات غير الحكومية (NGO's) يواجه التعدد الواضح في التصنيفات والمعايير وكثرة الأسس التي يقوم عليها والتي تتراوح ما بين الهيكل والوظيفية ، هذا إلي جانب وجود العديد من المنظمات غير ذات العلاقة والتي يتم إدراجها تحت مسمي المنظمات غير الحكومية (افندي، ١٩٩٨، صفحة ٢٠) .

ولقد اكتسب مفهوم المنظمات غير الحكومية مسماه من إطار اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي محدود، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يشيع مسمي المنظمات غير الحكومية ، أما في المنظمات العربية فيشيع مسمي الجمعيات الأهلية أو المنظمات الأهلية وكذلك في بعض الدول النامية (خفاجي، ١٩٩٤، صفحة ٣٥).

وعلي هذا النحو فهناك تعدد واختلاف في المصطلحات التي تصف المنظمات غير الحكومية، وهناك أيضاَ ، تعدد واختلافات في المصطلحات التي تصف القطاع الذي يضمها ، وكل منها يركز علي بعد معين أوسمة معينة أو واقع لهذه المتطلبات ، فهناك من يطلق عليها القطاع الثالث **Third Sector** (القطاع الأول هو الحكومة ، والثاني هو القطاع الخاص) ، وهناك مسميات أخري مثل القطاع الطوعي **Voluntary Sector**، والقطاع المستقل **Independed Sector** والقطاع المعفي من الضرائب، والقطاع غير الربحي وهناك أيضاَ مصطلح قطاع المنظمات غير الحكومية وهو يستخدم لوصف القطاع في الدول النامية ، إلا أنه يعود فقط علي جزء من الجمعيات الأهلية والمنظمات التي تنخرط في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (قنديل، ٢٠٠٠، صفحة ٤٧).

يشير قاموس مصطلحات الخدمة الاجتماعية إلي المنظمات غير الحكومية علي أنها : منظمات أنشئت لتحقيق أهداف اجتماعية محددة ، وليس بغرض الحصول علي الربح ، ويضم هذا المصطلح من الناحية العلمية المؤسسات التي تدعم مالياً من الحكومة ، وهي عادة مؤسسات خاصة واجتماعية وتطوعية شريطة ألا يكون هدف أساسي هو الحصول علي الربح (ابو النصر، ٢٠٠٧، صفحة ٧٩).

هذا وتؤكد دائرة معارف الخدمة الاجتماعية " علي جانب الهدف غير الربحي " بل وتضيف استبعاد المؤسسات التجارية والحكومية من هذا القطاع ، وتؤكد علي أن المنظمات غير الحكومية ذات وظائف متعددة وأهداف متنوعة وثقافية واجتماعية وتنموية ، وأنها قد تكون قومية أو محلية ، كما أنها تساهم بشكل كبير ومتميز في مجال الخدمات الاجتماعية ، وتعتمد علي العمالة التطوعية في وضع سياستها وتنفيذ برامجها وعادة ما تعتمد في تمويلها علي هيئات المتطوعين (السكري، ٢٠٠٠، صفحة ٥٣) .

حيث عرف المنظمات غير الحكومية بأنها "مجموعة من التنظيمات التطوعية التى نشأت إرادياً، لتملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أعضائها، أو فئات مهمشة فى المجتمع، والمجتمع ككل، وهى فى ذلك يقيم التراضى والتسامح وقبول الأخر، والإدارة السلمية للاختلافات (قنديل، ٢٠٠٩، صفحة ١٦).

كما عرفها البنك الدولى بأنها جماعات مجتمعية، ونقابات عمالية، وحركات للشعوب الأصلية، ومنظمات دينية، ورابطات مهنية، ومؤسسات، ومعاهد بحثية، ومنظمات خيرية، ومؤسسات أخرى غير ربحية (البنك الدولى ، ٢٠١٩)

كما تعرف المنظمات غير الحكومية علي أنها وحدات بنائية تكتسب صفة الشرعية من المجتمع وتهدف إلي إشباع احتياجات أفراد وجماعات المجتمع من خلال ممارسة أنشطة معينة .

وهناك من عرف المنظمات غير الحكومية علي أنها تلك المنظمات التي تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تماماً أو إلي حد كبير عن الحكومة والتي لها أهداف إنسانية أو تعاونية بالأساس أكثر من كونها أهداف تجارية أو أنها وكالات خاصة في الدول وتقوم بدعم التنمية الدولية ، أو جماعات دينية منظمة إقليمياً أو قومياً أو حتى الجماعات الموجودة في القرى (الرحامنة، ٢٠١٨، صفحة ٨)

كما تعرف المنظمات غير الحكومية علي أنها مجموعات أو مؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة سواء كان بشكل كامل أو شبه كامل ، وتتسم أعمالها في الأساس بالإنسانية والتعاونية ، أكثر من تمييزها بسيادة القيم الجارية ، وفي هذا الإطار يستخدم المصطلح للتعبير عن تلك المنظمات الخاصة التي تقوم بأنشطة الإعانة الإنسانية والدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية (حافظي، ٢٠١٩، صفحة ٩٩).

وقد عرفها كذلك القانون المصري للجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ مادة (١) بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة تتألف من أشخاص معنيين طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو

منهما معاً، لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة ، وذلك لغرض الحصول علي ربح مادي (مجلس الشعب، ٢٠٠٢) .

وفي إطار ما تقدم تحدد الباحثة مفهوم المنظمات غير الحكومية علي أنها الجمعيات الأهلية التي تتوافر مجموعة من الشروط تتفق وطبيعة الدراسة الراهنة علي النحو التالي :

١- هي جمعيات تنمية المجتمع التي تقع في نطاق محافظة بني سويف بوصفها احدي المنظمات غير الحكومية.

٢- أن تكون خاضعة لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٧ .

٣- أن تكون مشهرة ومعترف بها من جانب وزارة التضامن الاجتماعي وتعمل تحت إشرافها .

٤- ألا تكون الجمعية متعثرة أو متوقفة النشاط بناءاً علي تقارير مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة بنى سويف ولها مقر فعلي وأنشطة فعلية .

٥- تستهدف هذه الجمعيات تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الثقافية والاجتماعية والترفيهية للمستفدين .

٦- لا تهدف هذه الجمعيات إلي الربح وإنما تسعي إلي تحقيق أهداف عامة في المجتمع .

٧- تعتمد هذه الجمعيات في تمويلها علي الأهالي والدعم الحكومي لها .

٨- أن يعمل بهذه الجمعيات أخصائيين اجتماعيين (كل الوقت – بعض الوقت) .

٩- تسعي هذه الجمعيات إلي تحقيق التطوير والإلتزام التنظيمي بداخلها لتطوير برامجها.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف رئيسى مؤاده:

تحديد إسهامات سلاسل الإمداد في تحقيق الاقتصاد الأزرق بالمنظمات غير الحكومية.

ويتفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الاهداف الفرعية مفادها ما يلى:

- تحديد إسهامات سلاسل الامداد بالمنظمات غير الحكومية فى تحقيق الاقتصاد البيئي .
- تحديد إسهامات سلاسل الامداد بالمنظمات غير الحكومية فى تحقيق الاقتصاد الاجتماعي .
- تحديد إسهامات سلاسل الامداد بالمنظمات غير الحكومية فى تحقيق الاقتصاد التعليمي.
- تحديد إسهامات سلاسل الامداد بالمنظمات غير الحكومية فى تحقيق الاقتصاد الثقافي.
- تحديد المعوقات التي تحول دون إسهامات سلاسل الإمداد لتحقيق الاقتصاد الأزرق في المنظمات غير الحكومية .
- تحديد المقترحات اللازمة لإسهامات سلاسل الإمداد لتحقيق الاقتصاد الأزرق في المنظمات غير الحكومية .

رابعاً : تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة الراهنة من تسأول رئيسى مؤداه :

ما إسهامات سلاسل الإمداد في تحقيق الاقتصاد الأزرق بالمنظمات غير الحكومية؟

هذا وينبثق عن التسأول الرئيس تسأولات فرعية مفادها مايلى :

- ما إسهامات سلاسل الامداد بالمنظمات غير الحكومية فى تحقيق الاقتصاد البيئي ؟
- ما إسهامات سلاسل الامداد بالمنظمات غير الحكومية فى تحقيق الاقتصاد الاجتماعي ؟
- ما إسهامات سلاسل الامداد بالمنظمات غير الحكومية فى تحقيق الاقتصاد التعليمي ؟
- ما إسهامات سلاسل الامداد بالمنظمات غير الحكومية فى تحقيق الاقتصاد الثقافي ؟
- ما المعوقات التي تحول دون إسهامات سلاسل الإمدادلتحقيق الاقتصاد الأزرق في المنظمات غير الحكومية ؟
- ما المقترحات اللازمة لإسهامات سلاسل الإمداد لتحقيق الاقتصاد الأزرق في المنظمات غير الحكومية ؟

خامساً : الموجهات النظرية :

- **نظرية المنظمات :**

ينظر إلى المنظمة بإعتبارها وحدة إجتماعية يطلبها المجتمع عندما يشعر بحاجته إليها بهدف إشباع هذه الحاجة، وتمارس عملها فى طبيعة إجتماعية معينة أو مع منظمات أخرى فى المجتمع كله تعمل لتحقيق الهدف العام للمجتمع، لذا تعرف المنظمة بأنها " وحدة إجتماعية تتكون من جماعات من الناس يتصلون ببعضهم البعض لتحقيق أهداف معينة ولها بناء يتضمن تقسيماً للعمل ومراكز للسلطة ومسئولية ولها وسائلها المألوفة لإنجاز الأعمال ووضع السياسات ووسائل الممارسة كما أن لها كيان خاص ومن أهم عناصر المنظمة العلاقات التى تنشأ بين الجماعات العاملة بها ووسائل تعاونهم لإنجاز الأهداف (عبداللطيف، ٢٠٠٣، صفحة ٣٣٥).

والمنظمات الانسانية هى عبارة عن تجمعات منسقة تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة وتظهر فيها العلاقات على درجة عالية من الرسمية فى البناء الاجتماعى (العنانى، ٢٠١٧، صفحة ٧٠).

افتراضات النظرية :

أن المنظمات الاهلية لها دور فعال وأساسى فى حل مشكلات المجتمع المحلى، لدورها فى عملية التغيير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مصر وتحقق أرضية جديدة للتغيير الاجتماعى والسياسى. من خلال تفاوضها وتفاعلها مع الحكومة والاعلام والتنظيمات الاخرى، ولما لها من دور فعال فى إرتباطها بالمجتمع المحلى وإدراكها لمشكلاته أكثر من المنظمات الحكومية (عبدالعزيز، ٢٠١٤، صفحة ٥٥)، حيث ترى النظرية أن الحياة العصرية والمعقدة أدت لتخلى الأسرة عن وظائفها فى إشباع الاحتياجات وحل المشكلات فى شتى المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها (مسلم، ٢٠١١، صفحة ٢٦١١) .

مستويات تحليل المنظمات (عبداللطيف، ٢٠١٠، صفحة ٢٤٥):

- مستوى تحليل الدور: حيث ينظر إلى المنظمة على أنها مجموعة من الأدوار الرسمية وغير الرسمية.
- مستوى تحليل بنائي: ويركز على دراسة وتحليل الخصائص البنائية للمنظمة مثل تقسيم العمل والتخصص والاتصال.
- مستوى التحليل التنظيمى: يركز على دراسة المنظمة ككل بدلاً من التركيز على الأفراد أعضاء المنظمة كما يهتم بخصائص المنظمة ووضعها الوظيفى.

وفى ضوء ما سبق يمكن أن تفيد نظرية المنظمات الدراسة الحالية فى الآتى: معرفة إسهامات سلاسل الامداد في تحقيق الاقتصاد الأزرق بالمنظمات غير الحكومية .

سادساً : الموجهات النظرية

تتمثل الإجراءات المنهجية وفقا لخطة الدراسة الراهنة في الجوانب التالية:

١- نوع الدراسة

تنتمي هذه الدراسة وفقاً لأهدافها إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية التي توفر المعلومات وتؤكد على وصف وتفسير العلاقة بين الظواهر والأحداث (Thomilson, 2007, p. 24)، كما أن نمط الدراسات الوصفية يهدف إلى تقرير خصائص مشكلة معينة، والسعي إلى دراسة ظروفها المحيطة مع تسجيل دلالتها وخصائصها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى، وذلك بهدف وصف هذه الظاهرة وصفاً دقيقاً شاملاً من كافة جوانبها ولفت النظر إلى جوانبها المختلفة (زكي، ٢٠٠٣، صفحة ١٠٨).

فضلاً عن ذلك فإن الدراسات الوصفية تقدم صورة مفصلة وواضحة المعالم لموضوع الدراسة (رجب، ٢٠٠٥، صفحة ٢٤٧)' ول ذلك فإن الدراسات الوصفية تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها والوصول إلى إصدار تعليمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها (حسن، أصول البحث الاجتماعي، ١٩٨٥، صفحة ١٧٥) .

هذا وتسعى الدراسة الراهنة إلى تحديد طبيعة إسهامات سلاسل الامداد بالمنظمات غير الحكومية في تحقيق الاقتصاد الازرق، مع محاولة السعى إلى التوصل لرؤية مستقبلية مقترحه حول إسهامات سلاسل الامداد بالمنظمات غير الحكومية في تحقيق الاقتصاد الازرق.

٢- المنهج المستخدم في خطة الدراسة

يشير مفهوم المنهج إلي الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع الدراسة (السروجى، ٢٠٠٢، صفحة ٣٧)، وأن المنهج الأكثر أستخداماً هو المنهج الذي يقوم علي تقرير خصائص الظاهرة المعنية، أو مواقف يغلب عليه صفة التحديد، ويعتمد علي جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها وإستخلاص دلالتها، كما أنه يتجه علي الوصف الكمي أو الكيفي للظواهر المختلفة بالصورة الحقيقة في المجتمع للتعرف علي تركيبها وخصائصها (رجب، ٢٠٠٥، صفحة ٤١).

هذا وتعتمد خطة الدراسة الراهنة على منهج المسح الاجتماعى بنوعية الشامل و بالعينة وذلك علي النحو التالي:

ا) منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع الأخصائيين الاجتماعين العاملين بالمنظمات غير الحكومية المعنية بتحقيق الاقتصاد الازرق محل الدراسة

ب) منهج المسح الاجتماعي بالعينة بالخبراء والاكاديمين المعنيين بالمنظمات غير الحكومية المعنية بتحقيق الاقتصاد الازرق وعددهم (١٠) مفردة.

٣- **أدوات الدراسة** : تنقسم الى قسمين

ا) أدوات جمع البيانات

وتتحدد أدوات جمع البيانات فيما يلى:

– مقياس لسلاسل الامداد من إعداد الباحث ومطبق على الاخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمنظمات غير الحكومية المعنية بتحقيق الاقتصاد الازرق وتتحدد أبعادة في .

ا) الاقتصاد البيئي ب) الاقتصاد الاجتماعي ج) الاقتصاد التعليمي د) الاقتصاد الثقافي

– دليل مقابلة مع الخبراء والأكاديمين حول إسهامات سلاسل الامداد بالمنظمات في تحقيق الاقتصاد الازرق

ب) أساليب تحليل البيانات و معالجتها

ستعتمد خطة الدراسة الراهنة علي مجموعة من الأساليب، و المعالجات الإحصائية التي تتفق وطبيعة الدراسة التقويمية ومنها ما يلي :

– النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، المتوسطات الحسابية المرجحة، القوة النسبية، الإنحراف المعياري، كا٢، وغيرها.

سادساً: مجالات الدراسة

حيث تتمثل مجالات الدراسة فى المجال البشرى، المجال المكاني، المجال الزمنى، ويتم عرضها طبقاُ لما يلي:

١-المجال البشرى

سيتم تطبيق الدراسة الراهنة في مجالها البشري علي النحو التالي:

ا) جميع الأخصائيين الأجتماعيين العاملين المنظمات غير الحكومية المعنية بتحقيق الاقتصاد الازرق محل التطبيق وعددهم (١٥) مفردة من الاخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون كل الوقت وبعض الوقت، ومنهم بعض الاخصائيين الاجتماعيين المنتدبين للعمل بالمنظمات غير الحكومية من مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة بني سويف .

ب) عينة من الخبراء والاكاديمين قوامها (١٠) مفردة.

٢-المجال المكانى

سيتم إجراء خطة الدراسة الراهنة علي عينة عمدية قوامها (٥) مفردة من المنظمات غير الحكومية، والتابعة لمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة بني سويف، وذلك بناءً علي ترشيح مسئولي المنظمات غير الحكومية بإدارة الجمعيات التابعة لمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة بني سويف، شريطة التمثيل النسبي للمنظمات غير الحكومية المعنية برعاية الفقراء والتي لديها برامج الاقتصاد الازرق، وأن تكون هذه المنظمات غير الحكومية مشهود لها بالريادة والكفاءة، فضلاً عن ذلك ضرورة ان تنطبق علي تلك المنظمات غير الحكومية المختارة الشروط التالية:

ا) ألا تكون هذه المنظمات غير الحكومية متعثرة أو موقوفة النشاط بناءً علي تقرير مديرية التضامن الاجتماعي، وإدارة الجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف، ولها مقر فعلي وأنشطة فعلية.

ب) أن تعتمد في تمويلها علي الأهالي والدعم الحكومي المقدم لها، وتمارس أنشطتها.

ج) أن تقع المنظمات غير الحكومية المختارة في النطاق الجغرافي لمحافظ بني سويف .

د) أن تكون هذه المنظمات غير الحكومية معترف بها من قبل مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة بني سويف وتعمل تحت إشرافها.

هـ) أن يتواجد فيها أخصائيين أجتماعيين يعملون (كل الوقت – بعض الوقت).

و) أن تكون هذه المنظمات غير الحكومية خاضة لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١٤٩) لسنة ٢٠١٩م.

ز) أن تكون هذه المنظمات غير الحكومية لديها برامج للاقتصاد الأزرق والحفاظ علي البيئة.

٣-المجال الزمنى

وهى الفترة التى تستغرقها الدراسة بشقيها النظرى والميدانى وتحليل البيانات والوصول إلي التوصيات والنتائج.

المراجـــع

المراجع العربية

أبو سفيان عجب عباس هجو. (٢٠١٩). دور سلاسل الإمداد في أداء المنشآت الصناعية: دراسة حالة مجموعة جياد الصناعية. *رسالة ماجستير غير منشورة* . السودان ، الخرطوم ، جامعة النيلين: كلية الدراسات العليا.

أحلام إبراهيم العيثاوي. (٢٠٢٠). سلاسل الامداد الخضراء والاستدامة البيئية. *موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي*

أحمد شفيق السكري. (٢٠٠٠). *قاموس الخدمة الاجتماعية*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

البنك الدولى 2 6, 2021 Retrieved .*www.albankaldawli.org*. (2019, 12 9) .

الصوابي المصطفي. (٢٠٢١). الاقتصاد الازرق رافعة للتنمية المستدامة بالمغرب. *مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، ١٥* .

العنانى ,ع .ع .(2017) .*تنظيم المجتمع منهجية الممارسة المهنية وتطبيقها العملية* .د .ن.

الوقائع المصرية. (٢٠٠٢). *الائحه التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية*. القاهرة: وزارة الشئون الاجتماعية.

اماني فوزي . (٢٠١٨). الأهمية الاقتصادية للاندماج فى نمط الاقتصاد الأزرق فى إطار اقتصاديات البيئة. *المجلة الاجتماعية القومية، ٢* (٥٥).

أماني قنديل . (٢٠٠٠). المجتمع المدني في مصر في مطلع الالفية الجديدة. *مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية* ، ٤٧.

إيمان فاروق ياسين. (٢٠١٠). التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التطوير التنظيمي للوحدات الاجتماعية. *رسالة دكتوراه غير منشورة*، ٧. مصر، القاهرة، جامعة حلوان : كلية الخدمة الاجتماعية.

بطاهر بختة . (٢٠١٩). إدارة سلاسل الإمداد الخضراء كتوجه استراتيجي في بلدان أسيا – الصين؛ تيلاند؛ الهند؛ ماليزيا–. *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، ٧* (٤).

حاليس محمد . (٢٠١٧). الاستراتيجية الامنية لمبادرةالاقتصادالازرق. *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٩* .

حمزة فضيل محمد المناصير . (٢٠١٦). أثر ممارسات سلسلة التوريد في الأداء التشغيلي لدى الشركات الآردنية لخدمات الزيوت والمحروقات. *رسالة ماجستير غير منشورة* . الاردن ، عمان ، جامعة الشرق الأوسط: كلة إدارة الاعمال .

رنا محمود محمود محمد البرلسي . (٢٠١٩). أثر نظم إدارة السلامة والصحة المهنية "OSHAS "على الإلتزام بأخلاقيات سلسلة الإمداد دراسة ميدانية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، ٢ .

زهرة أفلفيز، و نور الهدي بن حميمد . (٢٠١٩). مقاربة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة:التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. *رسالة ماجستير غير منشورة*. الجزائر، جيجل، جامعة محمد الصديق بن يحي: كلية الحقوق والعلوم السياسية .

سعاد حافظي. (٢٠١٩). دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة . *مجلة حقوق الانسان* ، ٩٩.

سليمان بن عبدالله الحضيف. (٢٠١٢). وامل نجاح تطبيق نظام إدارة سلسلة الإمداد وعلاقتها برضا المستفيدين في المنظمات الحكومية بالمملكة العربية السعودية. *المجلة الأردنية في ادارة الأعمال*،، ١ (٨)، ٨٥.

شامية بن عباس، و أكرم لعور. (٢٠١٩). التوجه نحو الاقتصاد الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي*، ١ (٦).

عبد القادر مومني، و محمد تربش . (٢٠٢٠). تأثير إدارة سلسلة المداد على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة "SOITEX "وحدة تلمسان. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، ٢ (٢٣).

عبدالرحمن ,ع .ع ,2017) .يونيو .(إسهامات برنامج تكافل وكرامة فى تحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية .الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين.

عبدالعزيز ,إ .م .(2014) .*اليات المنظمات الإجتماعية الحكومية والاهلية فى مواجهة مشكلة الإتجار بالاطفال* .المكتب الجامعى الحديث.

عبداللطيف ,ر .ا .(2003) .*تنظيم المجتمع –نماذج ومهارات* .(Vol. 2)الرياض :دار الزهراء للنشر والتوزيع.

عبداللطيف ,ر .ا .(2010) .*تنمية المنظمات الاجتماعية –مدخل مهنى لطريقة تنظيم المجتمع* . الاسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

عطية حسين افندي. (١٩٩٨). *المنظمات غير الحكومية ، واعادة التفكير من اجل دور اكثر فاعلية*. مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

علاء مصطفى أبو عجيلة . (أكتوبر، ٢٠١٩). الاقتصاد الأزرق ومدى إستفادة مصر منه. *مجلة الاقتصاد والمحاسبة*، ٦٧٦ .

على أحمد عبد اللطيف الرحامنة. (٢٠١٨). الدور السياسي والامني للمنظمات غير الحكومية في المنظقة العربية (٢٠١١-٢٠١٧). *رسالة ماجستير غير منشورة*. الاردن ، عمان ، جامعة الشرق الاوسط : كلية الاداب والعلوم .

فاطمة خفاجي. (١٩٩٤). *الاليات التي تتيح التقدم للمرأة في المنظمات غير الحكومية*. القاهرة: المجلس القومي للطفولة والامومة.

قنديل ,أ .(2009) .*المجتمع الندنى والدولة في مصر ق 19إلى عام 2005.*القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

مبروك عطية مبروك توفيق. (٢٠٢١). نموذج مقترح لتحليل أثر علاقات العملاء في أداء سلسلة الإمداد دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في مصر. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، ٢ (٣٥)، ٣٧.

مجلس الشعب. (٢٠٠٢). *قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢*. مصر: جمهورية مصر العربية.

محمد أحمد حسين عساف. (٢٠١٥). أثر قدرات سلسلة التوريد في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة حالة: مجموعة شركات قعوار في الآردن). *رسالة ماجستير غير منشورة* . الاردن ، عمان ، جامعة الشرق الاوسط: كلية إدارة الاعمال .

محمد شاهين سعد . (٢٠١٤). تأثير تكامل سلاسل الإمداد على مستوى أدائها : دراسة تطبيقية على شركات صناعة السيراميك بجمهورية مصر العربية. *مجلة التجارة والتمويل*، ٢ ، ١٩٩-٢٠٣.

محمد خير، و سليم أبو زيد. (٢٠١٤). العلاقة السببية بين الأسبقيات التنافسية وإستراتيجية سلسلة التوريد وأثرهما في الأداء المؤسسي –دراسة تطبيقية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، ٤ (١٨)، ٦٢٧.

محمد سعد شاهين. (٢٠١٤). تأثير مرونة سلاسل الإمداد على سرعة استجابتها للتغيرات البيئية : دراسة تطبيقية على شركات صناعة السيراميك بجمهورية مصر العربية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية– جامعة المنصورة – كلية التجارة*، ٢.

محمد سعد شاهين. (٢٠١٧). أثر الممارسات الخضراء لسلاسل الإمداد على استدامتها: تحليل الدور الوسيط لمشاركة معلومات سلاسل الأعداد: دراسة تطبيقية على شركات صناعة السيارات بجمهورية مصر العربية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية– جامعة المنصورة – كلية التجارة*، ١ ، ٥٥.

محمد عرفات عبدالواحد جاد الله. (٢٠١٢). إسهامات طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق التطوير التنظيمي للمنظمات غير الحكومية. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية*، ١٢١٤.

ابو النصر ,م .م .(2007) .*إدارة منظمات المجتمع المدني* .القاهرة :ايتراك لطبعة والنشر.

مسلم ,ع .س .(2011) .مؤشرات تقويم أهداف الجمعيات الأهلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع :دراسة مطبقة بمحافظة حلوان .*مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية*.

ناصر عقيل كدسة ، و محمد حسين القحطاني. (يوليو، ٢٠١٦). ممارسات إدارة سلاسل الامداد بالتطبيق علي الشركات في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للإدارة*، ١ (٣٦)، ١٧٤-١٧٥.

نسيمة مجاهد لعرج . (٢٠١١). تحديد مثلوية سلاسل الامداد باستخدام البرمجة الخطية بالأهداف المرجحة تحديد مثلوية سلاسل الامداد باستخدام البرمجة الخطية بالأهداف المرجحة. *مجلة الباحث* ، ١١٨.

هبه محمد جاد محمد. (٢٠٢١). قياس تأثير تكامل سلاسل الإمداد على الميزة التنافسية: دراسة ميدانية بالتطبيق علي قطاع المواني المصرية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، ٣ ، ٨٦٨.

ياسر احمد مدني. (٢٠١٩). تحليل العلاقة بين ممارسات إدارة سلاسل الامداد وتحسين مستوي جودة الخدمة الصحية: دراسة تطبيقية على المستشفيات الجامعية العاملة باقليم جنوب الصعيد. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، ٣ (٣٣)، ٢٤٧.

المراجع الأجنبية

Weils , M. O., & Geemble, D. (2008). Community Practice models. *Encyclopedia of Social Work N.A.S.W, Marland press, 1*, 15.

Bubicz, M. E., Ferreira, A. P., & Ana, C. (2021). Social sustainability management in the apparel supply chains. *Journal of Cleaner Production*.

Godfrey, S. S. (2016). Defining the Blue Economy. *Maritime Affairs: Journal of the National Maritime Foundation of India*.

Gölgeci, I., & Kuivalainen, O. (2020). Does social capital matter for supply chain resilience? The role of absorptivecapacity and marketing-supply chain management alignment. *Industrial Marketing Management*.

Mancini, R., & Comolet, A. (2020). *BLUE ECONOMY IN THE MEDITERRANEAN: CASE STUDIES, LESSONS AND PERSPECTIVES.* U.S.A: PLAN BLEU - UN Environment.

Modak, M. N., Sinha, S., Raj, A., Panda, S., Merig, J., Lopes, A. B., & Jabbour, S. (2020). Corporate social responsibility and supply chain management:Framing and pushing forward the debate. *Journal of Cleaner Production*.

Ni , W., & Sun , H. (2019). Does Construct Multidimensionality Matter? A Nuanced Examination of the Relationship among Supply Chain Integration, Green Supply Chain Management, and Business Performance. *Sustainability*.

Siagian, H., Gomel, E. W., & Oei, S. J. (2019). The Effect of its Application on Supply Chain Performance Through Green Supply Chain Management in Food and Beverage Industry in Surabaya, Indonesia. *The Authors, published by EDP Sciences.*

Sowers, K., Tropman, J., Dulmus, C., & Thyer, B. (2008). Organizational Theory in Brunce: a Theory: Comperhensive Hand Book Of Social Welfare "Human Behaviour in The Social Enviromental. *United States Of America*, 463.

Spalding, M. (2016). The New Blue Economy: the Future of Sustainability. *This research article is available in Journal of Ocean and Coastal Economics, 2*(2).